من التراث اللغوى

مع الأخفش الأوسط
في كتابه "معاني القرآن"
لمؤلفه سعيد الأفغاني

كنت أظن ابن جني هو المدين الأول في ملء كتب النحو بما لا يصح من سماع ولا قياس . وذلك حين ألف كتابه المشهور (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) وحشر فيه مزاعم لا تحصى من لهجات نسبت لقبائل على غير تحقيق ، كما نثر فيه من أبيات الضرورات الشعرية حشداً غير قليل ، وجعل موطن الضرورة قاعدة يعالل بها مالم يثبت من شواذ القراءات .. كنت أظن هذا حتى قرأت كتاب (معاني الشعر) للأخفش وقد طبع حديثاً[1] ؛ فصح لي القول (قبل ابن جني كان الأخفش) كما قالوا قديماً (قبل مجحا كان أبو دلامة) .

وموضع الخلل في منهج بعض الأقدمين أنهم — حباً في التكثر وإظهار سعة الرواية — زحموا القواعد المطردة التي لا شك فيها والتي هي قانون العربية الجامع لضرورات لجأ إليها الشعراء اضطراراً ولغيات زعموا أنها رويت عن (بعض) العرب ، فجعلوا منها قواعد وأمدتهم تعليلات وتأويلات صناعية في صياغتها ، حتى ظن من لم يعتد إعمال الروية وتحكيم المنهج السليم أنها من لغة العرب ، والحق أنها — إن صح إسنادها إلى عربي معروف — من أخطاء بعض العرب ، وأشد أضرار هذا الخلل حين لن يعيث في توضيح قراءات شاذة روجها أهل الأهواء بلاسند، حشيت بها كتب التفسير مع محاولات تسويقها .

للأخفش أن يغلط سيبويه وأن يخالط أقوال كوفيين بأقوال بصريين ، فلن يضيره ذلك عندي ، بل يزين المؤلف — في رأيي — أن يكون في العلم (موضوعياً) يأخذ بما أيقن أنه الحق مهما يكن القائلون به ، بل ولو لم يقله أحد قبله — وعلى هذا سأعرض لبعض ما وقفت عنده من قضايا في كتابه (معاني القرآن) ، الذي لم يرق قط إلى مستوى كتاب أبي عبيدة (مجاز القرآن) وإن ألف

---

(١) انظر عن هذه الطبعة العدد ١٢

بعده ، وكان أمام عينى الأخفش حين التأليف .

هذه الكتب وما ألف على طريقتها بعدها ليست تفاسير ؛ لكنها تعليقات على بعض الغريب وكلام على شيء من النحو بالمناسبة واستشهاد على ذلك بشعر كان يجب التحقق من صحة روايته وصحة نسبته معاً . وإليك بعض هذه الوقفات :

١ — ص ٢٦ : « ومنهم (أى العرب) من يسكن هاء الإضمار للمذكر قال الشاعر :

فظلْت لدى البيت العتيق أخيله
ومِطْوايَ مشتاقان لهْ أرقانِ[1]

وهذا فى لغة أزد السراة — زعموا كثير » .

أراد الأخفش الاحتجاج لقراءة من أدغم الهاءين فى قوله تعالى « فيه هدى » ، وهذا شيء آخر غير إسكان الضمير المذكر الذى زعموه لغة أزد السراة ، فهو إدغام المتماثلين المألوف فى لهجات العرب والقراءات الصحيحة هو غير إسكان ضمير المذكور كما فى الشاهد الشعرى .

هذا الاحتجاج منقوض من وجهين :

الأول : إذا قرأنا المقطوعة التى منها هذا البيت وهى فى خزانة الأدب (٢/٤٠٤) وفى الأغانى (١٩/١١١) وجدنا ضمائر للمذكرين عدة ، لم يسكّن الشاعر غير كلمة (لهْ) فى هذا البيت لضرورة الوزن ، فلو كانت لغته لرأيناها مستفيضة فى شعره كله ، فعرف أنها ضرورة لا يحتج بها .

والثانى : أن البيت حُرّف ليصح الاستشهاد به على قضية مزعومة لا تعد والضرورة . أما الرواية الصحيحة للبيت فكما رواه أبو عمر الشيبانى أوثق العلماء وأخبرهم بشعر القبائل :

فبتُّ لدى البيت الحرام أشيمه
ومطواى من شوق لهُ أرقانِ

وهى التى اعتمدها أبو الفرج الأصفهانى .

فلا إسكان ضمير ، ولا لهجة لقبيلة الشاعر (يعلى الأزدىِ) ؛ كل مافى الأمر تحريف متعمد لبيت ينقله لاحق عن سابق وتمتلىء به مصادر متسلسلة حتى يوم الناس هذا[2] وقاعدة توضع لتسويغ تحريف ، ونسبة لقبيلة لم تصح ؛ وكان الله لأزد السراة.

٢ — ص ٤١ « وأما قوله (أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء) فقد قرأهما قوم مهموزتين جميعاً، وقالوا (سواء عليهم أأنذرتهم)،(ولايحيق المكر السيء إلا بأهله) وقالوا : (أئذا) و « أئنا) كلّ هذا يهمزون فيه همزتين ، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذاً . . . إلخ » .

وهذا عجيب جداً ، وقراءة عاصم فى هذا كله بتحقيق الهمزتين رواها عنه حفص وعليها قراءة أهل المشرق اليوم كله ، وهو

---

(١) ولا يقولون (زعموا) كما قال الأخفش .

من القرّأة السبعة، قرأها بسنده المتواتر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن أين قطع الأخفش بأنها ليست من كلام العرب وأنها شاذة !

٣ ــ ص ٤٥ « وقوله : « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا » فأذهب الواو ، لأنه كان حرفاً ساكناً لقى اللام وهى ساكنة ، فذهبت لسكونه ولم تحتج إلى حركته » . .

أقول : لم تذهب اللام ، بل الذى ذهب الواو . سوء عبارته أفهم ضد مراده ، وحفظ الترتيب أن يقول : (فذهب لسكونها) ولو أراد إيضاحاً لقال : (فذهبت الواو لسكون اللام) ، لكن هذا يفوت عليه التدبير الذى قصد[1] .

٤ ــ ص ٩٩ : « فإن قلت : إنما يكون هذا (يريد زيادة حرف الجر من) فى النفى والاستفهام) .

(قلت) فقد جاء فى غير ذلك ، قال ــ تعالى ــ : (ونكفر عنكم من سيئاتكم) فهذا ليس باستفهام ولا نفى ، وتقول (زيد من أفضلها) تريد : هو أفضلها » . ا هـ .

الشطر الأخير من كلامه غير مسلّم ، إذ فيه (من) تبعيضية ليست زائدة ، معناها : هو أحد أفضليها ، أما (هو أفضلها) فقد فُضّل على جميعها .

أما الآية الكريمة فـ (من) فيها تبعيضية حتماً ، وإنما أوقع الأخفش فى هذا ما أوقع الكسائى من بعده ، ومن ثم كان ما يسمى المذهب الكوفى الذى لا يشترط فى زيادة حرف الجر (من) نفياً ولا استفهاماً ولا غيرهما دعاهم إلى الخطأ فى هذا غفلة بعضهم عن حكم الشريعة فى الذنوب التى تكفر والتى لا تكفر ، ومعلوم بالضرورة أن اثنتين لا تكفران : الشرك بالله والإضرار بالناس . ومن ثم دخلت (من) فى بعض الآيات لتقرر أن بعض الذنوب يغفرها الله وهى ما تعلق بحقوق الله من تقصير فى صلاة أو صوم أو عبادة ، أما ما تعلق بحقوق الناس فلا بد من أدائه إلا أن يعفو صاحب الحق . . وعدد من النحاة أتوا من ضعف ثقافتهم العامة كما نقول اليوم . وأعاد المؤلف قوله فى هذه الآية فى ص ٢٥٤ مع أمثلة أخطاء فى أكثرها .

٥ ــ ص ١٢٠ : (وكذلك : « كيلا يكون دُولَةً » (أن) مضمرة وقد جرتها (كى) . وقالوا (كيْمَهْ) ، فـ (مه) اسم لأنه (ما) التى فى الاستفهام ، وأضاف (كى) إليها .

أما كون (كى) فى الآية جارة فغير صحيح البتة ، و (أن) لا تضمر بعدها

---

(١) إشارة إلى قوله للجاحظ لما عاب عليه بعض الغموض : « لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا ، وإنما قد كسيت فى هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب ذهبت ... »
الحيوان للجاحظ ١/٩١، ٩٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

لأن (كى) نفسها هى المصدرية الناصبة للفعل فى الآية على عكس ماقرر بعض النحاة[1]

وأما (كيمه ْ) فصحيح أن سيبويه ذكرها فى الكتاب ، ولم يعزها إلى عربى فصيح ، لكنه نص بأمانة أن ذلك شأن بعض العرب قال « وبعض العرب يجعل (كى) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون (كيمه ْ) . . لما »[2] ولم يسمهم سيبويه . وأمر هذه يسير ؛ فإن صحت عن بعض العرب فتقدير الفعل بينها وبين (ما) واجب والمعنى : (كى يفعل ماذا ؟) . وفى جميع الأحوال لا تكون (كى) فى الآية جارة أبداً ولا تخرج القراءات الصحيحة الثابتة فيه على رواية شاذة ولا مجهولة .

٦ — ص ١٨٩ علق على قوله تعالى : « . . ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله » بقوله : « فأضمر الشاهد وقال : (إلى أجله) إلى الأجل الذى تجوز فيه شهادته والله أعلم » ا هـ .

قلت : الضمير لا يعود إلى الشاهد بل إلى الدين وعليه تدور الآية ، ولم أفهم ماذا يقصد بالأجل الذى تجوز فيه شهادة الشاهد إنما يكتب أجل الدين . وعلى من يتصدى للتفسير أن يعرف الفقه ويتمرس بفقه النصوص ومراميها حتى لايزل فى مراجع الضمائر ، وذلك من مواد الثقافة العامة فى البلاد الإسلامية على مدى العصور :

٧ — ص ١٩٦ علق على قوله تعالى : « . . . وإن للمتقين لَحُسْنَ مآب جنات عدن » بقوله : (وإن شئت جعلت (جنات) على البدل أيضاً وإن شئت رفعت على خبر إن ... ولم يقرأه أحد بالرفع) . ا هـ .

وظاهرٌ خطؤه فى رفعه على خبر (إن) لأن خبرها تقدم اسمها وهذا سهو منه رحمه الله .

٨ — ص ١٩٧ قال الشاعر :

إنا وجدنا بنى جلان كلهم
كساعد الضب لاطول ولاعظم

على البدل ، أى كلا طول ولا عظم أ هـ.

وأعاد ذلك ص ٢٨٤

قلت : البدل غير مفهوم هنا ، وقد قصر اللفظ عن تأدية المعنى . والمعنى أنهم متساوون لا تفاوت بينهم فى طول ولا عظم .

الشاعر مجهول ، فإن لم يكن البيت مصنوعاً فهو إقواء[3] وحق المعنى أن يقول : (لا طول ولا عظم فيها) فاضطر إلى كسر القافية ، والإقواء خير من هذا البدل المتكلف .

---

(١) انظر تعليقنا على الشواهد المصنوعة أو المحرفه التى يحتجون بها فى طبعتنا لمغنى اللبيب ص ٢٤٢ (دار الفكر : بيروت ١٩٧٢) . وانظر فى تحقيق هذا بحثنا المنشور فى محاضر مؤتمر الدورة الأربعين لمجمع اللغة العربية فى القاهرة ص ٣٠٥ فما بعده . وأدرجته فى مقتطفاتها مجلة اللسان العربى فى الجزء الأول من المجلد السادس عشر ص ٢٣٤

(٢) الكتاب لسيبويه ١ / ٤٠٨

(٣) أعاد ذكره فى ص ٢٨٤ مع بيت سابق هو :

أنى وجدتك يا جرثوم من نفر جرثومة اللؤم لا جرثومة الكرم

٩ — ص ٢١٣ (وقال : « لن يضروكم إلا أذى » استثناء يخرج من أول الكلام ، وهو كما روى يونس عن بعض العرب قال : ما أشتكى شيئاً إلا خيراً) .

قلت : ليسا سواء ، فما قبل (إلا) فى الآية وما بعدها من جنس واحد ، أما فيما روى يونس فمختلفان ، وقد خانه التوفيق فى غير موضع من الكتاب حين يجمع مالا يجتمع .

١٠ — ص ٢٥٥ فى الآية : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » قال : « ويجوز الجر على الإتباع ، وهو فى المعنى : الغسل ، نحو (هذا جحر ضب خرب) والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار ، ومثله قول العرب : (أكلت خبزاً ولبناً) واللبن لا يؤكل . . . إلخ » أ هـ .

أما أن الآية مثل (أكلت خبزاً ولبناً) فغير صحيح ، لأن الأرجل تغسل وتمسح وقراءة الخفض (وأرجليكم) صحيحة ، على العطف لا على ما زعموا على الإتباع ، والجر على الإتباع لم يثبت فيه شىء من كلام عربى ثقة .

١١ — ص ٢٦٢ يجىء أشياء فى اللفظ لا تكون فى المعانى ، منها قولهم : « جحر ضب خرب » . وكان قال فى ص ١٥ : وهذا يشبه (هذا جحر ضب خرب) : وآنفاً شبه بهذا القول الآية : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » فى قراءة من قرأها بجر (وأرجلكم) .

أقول : كثر الاحتجاج والتمثيل بهذه الجملة التى سمعها سيبويه رحمه الله من الخليل ، ولم يذكر أحدهما أنه سمعها من عربى يحتج به ، بل هى مما تنوقل بين نحاة من المئة الثانية مثالا لوجه إعرابى كيف يخرج إذا وقع ، وبمرور الزمن صار يحتج به متأخرون حتى صارت شبه شاهد وليست به ، فلم تقع فى كلام عربى فصيح ، إلا إقواء فى ضرورة شعرية مثل التى ارتكبها امرؤ القيس فى قوله :

كأن ثبيراً فى عرانين وبله ... كبير أناس فى بجاد مزمّل

ولولا الضرورة لكان الوجه (مزملُ) لأنه صفة لكبير أناس لا لـ (بجاد) ومثله قول العجاج :

* كأن غزّل العنكبوت المرّملِ[1] *

وكان عليه أن يقول : (المرملُ) بالرفع نعتاً لـ (غزل) فقد أقوى كما أقوى امرؤ القيس .

وأهملوا تأكيد سيبويه أن « الوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وفصحائهم »[2] كما

---

(١) الكتاب لسيبويه ١ — ٢١٧ وكل ما فعل الخليل وسيبويه محاولة الاعتذار عن هذا الغلط الذى قد يقع ، ووضع قاعدة

(٢) المصدر السابق .

تسوا نص الخليل على أن هذا غلط ، فقد جاء فى المسألة نفسها قول الخليل : «... وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله . . الخ »[1] .

فإذا كان السماع والقياس على خلافه وكان غلطاً فى رأى الخليل ؛ فكيف سوّغ الوهم لمن نقل هذه الحماة من بعدهما حتى يومنا هذا أن يبنى عليها حكماً بل قاعدة ؟ ! غفلة ظاهرة ، واعتماد على نصف الكلام دون وعى الآخرة ، وبلاء على المحصلين فى هذه الكتب إلى اليوم . وأعجب من هذا حملهم قراءة الجر (وأرجلكم) على جحر ضب خرب . والقراءة واضحة المعنى ، وقد مسح بعض الصحابة إلى أن جاءت السنة مؤكدة الغسل[2] .

١٠٢ — ص ٢٦٢ فى تعليقه على الآية : «ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم» قال : « . . . وإن شئت جعلت الفعل للآخر ، فجعلته على لغة الذين يقولون : (أكاونى البراغيث) » أ هـ .

لم يكن لذى ملكة فى العربية أن يسوى هذه اللغة الرديئة — إن صح أن ناسا من العرب تكلموا بها — واللغة الفصحى النقية ، والذى ثبت أنها وردت فى ضرورات شعرية لا يبنى عليها حكم ، وقد يعتذر عن الشعراء الذين اضطروا إليها أن الضمير يعود إلى شىء فى نفوسهم ، فلما نطقوا بالفعل فسروا المضمر وهى على كل حال لا تعدو الضرورة ، ويكفيها نبزاً تسميتها لغة (أكلونى البراغيث) ، وهى وردت فى كلام بعض النحويين فى صدد تشقيقاتهم لبعض صيغ افترضوها ولم تكن ، وكل ما ورد فى كتاب سيبويه قوله : « وإن سميت رجلاً (ضربوا) فيمن قال : (أكلونى البراغيث) ؟ ! ، قلت : هذا ضربون قد أقبل . . »[3] ونقله عن الخليل : « من قال : (أكلونى البراغيث) أجرى هذا على أوله فقال : مررت برجل حسنين أبواه ومررت بقوم قرشيين آباؤهم . . »[4] .

والطريف فى الأمر أن هذه الجملة المبتذلة (أكلونى البراغيث) فيها رداءة أخرى هى إطلاق واو الجماعة على ما لا يعقل ، ولا تظنن سيبويه والخليل يجوزان ذلك ، ولا يقول هذا عربى عاقل البتة .

ومن أعظم النكر حمل آية على هذه اللغة بحال من الأحوال .

وفى عصور متأخرة حين أولع بعض أهل الصناعة بتزوير شواهد على اللغيات الرديئة أو النادرة ، أسقطوا أول الحديث : (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فبدؤوه من قوله : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) ليجعلوه شاهداً على لغة زعموها لغة (أكاونى

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٢١٧

(٢) انظر كلاماً فى موضوع الآية فى تفسير الكشاف ١/٦١١ وتفسير القرطبى ٦/٩٢ وأن المسح فى اللغة يشمل الغسل . ولأبى إسحاق النحوى استنكار لحمل الآية على (حجر ضب خرب) أى زعم الجر على الجوار ، وحصر ذلك فى الضرورات الشعرية — لسان العرب مادة (مسح)

(٣) الكتاب لسيبويه ٢—٢٠٨ (٤) المصدر السابق ١—٢٣٧

البراغيث) . مما وفيناه حقه فى موضع آخر ، بل أبعد بعضهم جداً فأراد حمل آيات من الكتاب الكريم عليها جهلا بأسلوب القرآن وتجاهلا للمعنى ، وهى جميعاً إما من باب البدل كما فى الآية المتكلم عليها وإما من حذف فعل القول كما فى « وأسروا النجوى قال : « الذين ظاموا أهل هذا إلا بشر مثلكم »[1] .

١٣ — ص ٣١٢ فى تعليقه على الآية : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » قال : أى اختار من قومه ، فلما نزع (من) عمل الفعل . . . وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
يهدى إلى أوابد الأشعار

والبيت لا شاهد فيه على ما قال ، ولعل هذا سهو منه :

١٤ — ص ٤١٢ وقال :

أطوف بهـا لا أرى غيرهـا
كما طـاف بالبيعة الراهب

فجعل الراهب بدلاً من (ما) ، كأنه قال : كالذى طاف » أ هـ .

البيت مجهول القائل ، لا يعرف ما قبله وما بعده حتى نتثبت من أن رويه مكسور ، والأصل فيه (الراهبُ) بالرفع ، فما الذى جعلهم يعدلون عن الأصل وهم لا يعرفون القائل ولا سياق البيت ؟ وما الذى صرفهم عن الكلام المطبوع (أطوف كطواف الراهب) فتكون (ما) مصدرية ؟ لعل السبب أن البيت يخسر بذلك ما علقوا عليه من صناعتهم وإشكالاتهم ، استعمال (ما) للعاقل ، وتقدير مضاف محذوف : كطواف الذى ، وجعل الراهب (بدلاً) من (ما) المظلومة هذه . ولأمر ما لم يذكره سيبويه ، والله أعلم من الذى وضعه هذا الموضع الشاذ .

١٥ — فى ص ٤١٤ : وقال : « ومن يُرِدْ فيه بإلحاد » معناه : ومن يرد إلحاداً ، فزاد الباء كما تزاد فى قوله : (تنبت بالدهن) وقال الشاعر :

أليس أميرى فى الأمور بأنتما
بما لستما أهل الخيانة والغدر » أ هـ

أما أن الباء فى قوله « تنبت بالدهن » زائدة فغير صحيح ، فالشجرة لا تنبت الزيت ولكنها تنبت ثمرها (الزيتون) حاوياً الزيت فالباء للمصاحبة وليست زائدة . وأما الشعر الذى استشهد به الأخفش فمصنوع ردئ الصنعة جدا ، والتكلف فيه ظاهر وصانعه لاملكة له فى اللغة . ونحن نستنكر الاستشهاد بشعر بليغ للدلالة على صحة كلمة فى القرآن الكريم ، فكيف بمثل هذا المسخ من الزيف . وإنما الصواب العكس : أن نستشهد بالقرآن على الشعر وغيره . إنه انحراف ظهر فى المئة الثانية للهجرة ولوعاً برواية الشعر ، استشرى وتتابع النحاة فيه إلى اليوم .

---

(١) لا يتسع المقام للتفصيل فارجع إلى بحثنا (البناء على الشاهد الأبتر) المنشور فى محاضر مؤتمر الدورة الحادية والأربعين لمجمع اللغة العربية فى القاهرة (١٩٧٥) ص ٢٤٠ فما بعد .

١٦ — ص ٤٢٣ : (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً) فهذا ليس له خبر إلا فى المعنى والله أعلم اهـ

قلت : إن خبره إلى جانبه لفظاً ومعنى وهو (الذين) أو قوله بعد اثنتى عشرة آية : « أولئك يجزون الغرفة بما صبروا » والأول أقرب .

١٧ — ص ٤٢٣ أيضاً « وقال الشاعر :

ياعاذلاتى لاتردن ملامتى
إن العواذل ليس لى بأمير

قلت : بيت مصنوع لايصح الاحتجاج به .

١٨ — ص ٤٢٧ « لايؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم فيأتيهم بغتة وهم لايشعرون فيقولوا هل نحن منظرون»

قال الأخفش : ليس بمعطوف على (حتى) ، إنما هو جواب لقوله «لايؤمنون به » ، فلما كان جواباً للنفى انتصب . وكذلك « فيقولوا » إنما هو جواب النفى . اهـ

قلت : بل الصحيح أنه معطوف على (حتى) وأن هذه الفاء ليست جواب النفى أى أنها ليست السببية بحال ، إنما هى العاطفة ، وأن (فيقولوا) معطوف على (فيأتيهم) اوليست بجواب النفى . ولا معنى للسببية هنا البتة إنما المعنى : لايؤمنون به حتى يروا العذاب وحتى يأتيهم بغتة وحتى يقولوا . والفاء رتبته الحوادث : يأتى العذاب فيرونه فيقولون .

١٩ — فى ص ٤٣٤ : وفى الشعر :

تنوء بها فتثقلها عجيزتها
وليست العجيزة تنوء بها ولكنها هى تنوء بالعجيزة ، وقال :
ماكنت فى الحرب العوان مغمراً
إذا شب حرٌّ وقودها أجذالها

قلت : البيت مستوٍ لاقلب فيه ، فحر الوقود هو الذى يضرم أجذال الحطب ، فلا شاهد فيه إذاً .

٢٠ — ص ٤٣٧ وقال : « ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى »

ف (السوأى) مصدر هاهنا مثل (التقوى) اهـ

ليست (السوأى) هنا ولاغير هنا بمصدر ، هى مؤنث الأسوأ والمراد بها النار كما فى المعجمات . ويقابلها : الحسنى .

٢١ — ص ٤٦١ وقال : « يا هامانُ ابْنَ لى صرحاً » .

(بعضهم يضم النون كأنه أتبعه ضمة النون التى فى (هامانُ) ، كما قالوا (مِنْتُن) فكسروا الميم للكسرة التى فى التاء ، وبينهما حرف ساكن فلم يحُلْ ، وكذلك لم يحُل الباءفى قوله : (ابن لى) . اهـ

أتساءل : ماغناء هذا فى بيان معانى القرآن ؟ ثم متى كان انحراف اللسان

فى كلمة مصدر قاعدة ، تؤيد انحرافاً فى النطق بآية ؟ وظاهر بعد هذا أن المحتج له كلمتان والمحتج به كلمة واحدة ، وهذا فارق كاف .

وعيب هذا الكتاب عنايته بقراءات لاتعرف ، ومتى جُهل قارئ القراءة لم تجز روايتها بله الاحتجاج بها . وكان عمل الأخفش وأمثاله فى عدم التزام منهج سليم قدوة غير صالحة لمن بعدهم حتى كثر فى كتبهم الطم والرم ، وصاروا يحتجون بـ (مِنتِن) و(المِغيرة) و (ما أيطبه) وغيرها من سبق اللسان أو انحرافه[1] .

٢٢ ــ ص ٤٨٠ قال : (ألا ترى أنهم يقولون (بدع) ولايقولون (ودع) ولايقولون (وذر) . اهـ

أقول : بل قالوه فى شعرهم ونثرهم ووردت بها قراءة صحيحة (ماودّعك ربك وما قلى » وحديث شريف « لينتهينّ قوم عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ على قلوبهم » شعر لغير واحد مثل قول أبى الأسود :

ليت شعري عن حبيبي ما الذى
غاله فى الحب حتى ودّعه

وقول الآخر :

وثَمَّ ودعنا آل عمرو وعامر
فرائس أطراف المثقفة السمر

وانجز ابن جنى على أذيال الأخفش فجعل القراءة شاذة وادعى أن (ودع) شاذة فى الاستعمال مماتة . حتى جاء من المتأخرين من أصلح خطأه وخطأ الأخفش فأثبتها فى معجمه كصاحب (المصباح المنير) والمطرزى صاحب (المغرب)[2] .

٢٣ ــ فى ص ٤٩٩ : قال : (« كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » أى كبر مقتكم مقتاً ، ثم قال « أن تقولوا مالا تفعلون » أى قولكم) . اهـ

قلت : إذا جعلت إهذا الكلام نسقاً أصبح : كبر مقتكم مقتاً قولكم ! جعل الأخفش الفاعل محذوفاً ، فقدره ، ثم جعل (أن تقولوا) بدلا من هذا المحذوف ، أوالكلام واضح ولا فاعل (كبر) مذكور : كبر مقتاً قولكم ، فما الداعى للحذف والتقدير والإبدال والبيان غنىّ عن كل هذا الالتواء ؟

٢٤ ــ فى ص ٥٠٥ : قال : (« بأيّكم المفتون » يريد : أيكم المفتون) . اهـ

قصد أن الباء زائدة ، وليست بزائدة ، والذى حمله على هذا القول ذهاب خاطره إلى أن المفتون هنا اسم مفعول . وليس الأمر كذلك ، بل (المفتون) مصدر كالفتنة . والمعنى فستبصر ويبصرون بأيكم (تقع) الفتنة أى الابتلاء[3] .

---

(١) انظر مثلا على ذلك ص ٧٣٧ من كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ، فى كلامه على خلافهم فى الف الوصل (المسألة ١٠٧) .

(٢) المسألة مستوفاة فى كتابى (فى أصول النحو) ص ٣٣ فما بعد ، ومادة (ودع) فى المصباح والمغرب .

(٣) مختار الصحاح (فتن) .

لمن عمل الأخفش كتابه معانى القرآن ؟

لوكان للكتاب مقدمة تبين الغرض من تأليفه ماورد هذا السؤال الذى بقى فى ذهننا ماثلاحتى آخر صفحة منه ، ومع هذا لانستطيع إجابة تقنعنا ، فبينا نراه فى أوله ص (٣ — ٩) يفيض فى بيان سقوط ألفات الوصل (الرحمن الرحيم الحمد) فى النطق ، بعد إفاضته فى أشياء تتعلق بألف (اسم) أكثرها لايوضح معنى فى النص ويجب أن يستغنى عنها فى هذا المقام ، ولكنها مايدرسها المتقدمون فى علوم اللغة ، نراه فى مواضع أخرى يبسط القول فى أن الف (أفعلُ) لاتسقط ، مما يعرفه المبتدئون فيقول فى قوله تعالى: « ادعونى أستجب لكم » :

فقوله « أستجب » إنما هو (أفعلُ) (كذا!) ، وهذه الألف سوى ألف الوصل ، ألا ترى أنك تقول (أبيع) فتجىء فيها ألف لـ (أفعلُ) ، فهى نظير الياء والتاء فى (يفعل) و(تفعل) تقطع كل شئ كان على (أفعل) فى وصل أو قطع) — ص ٤٦٣

وحيناً يتجاوز السورة لايعلق عليها بشئ كسور (الضحى) و (البينة) و (ألم نشرح) ، كما لايعلق على آيات كثيرة بشئ ، بحيث لاتجد السرد متصلا فى أرقام الآيات

وعلى هذ لايمكن القطع بمستوى القارى الذى تصوره الأخفش حين عمل الكتاب ، والاحتمال القريب أنه عمله دون منهج مع أن صناعته الغالبة التعليم ومنها مكسبه ، وهو يصرح بهذا عرضاً حين عرض ص ٤٤ إلى اجتماع الهمزتين فى مثل قوله تعالى : « ويمساك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه » فقال : (إذا خففت « الهمزة » الآخرة جعلتها بين بين ؛ والذى نختاره تخفيف الآخرة ؛ إلا أنا نحققهما فى التعليم كليتهما ، نريد بذلك الاستقصاء) .

* * *

وبعد ، فالكتاب فى موضوعه غير مغن ، وهو إلى الخوض فى النحو والصرف أقرب منه إلى شرح المعنى ، بل يكاد يكون تعليقات نحويه خطرت له وهو يقرأ ، وكثير مما خاض فيه غير واضح ، وبعضه غير مسلم ، ويستشف المعنى فيه ضعفاً فى علوم القرآن واللغة والشريعة أحياناً ، إلا أن استشهاده بالشعر كثير ، وإن كان أحياناً يذكره لمناسبة وهمية .

قيمة الكتاب تاريخية محضة ، فهو دون كتاب أبى عبيدة (مجاز القرآن) الذى ألف قبله ، ودون كتاب الفراء الذى ألف بعده ، إذ هما إلى مطابقة محتوياتهما العنوان (معانى القرآن) أقرب ، وهو عن المطابقة أبعد .

وفى كل الأحوال لا أسمح لنفسى — مع بعض الخطأ فى تفسيره — أن أقول فى

الأخفش ماقال فيه ثعلب : (أوسع الناس علماً) ونحن نعلم أن ثعلباً المسكين ليس فى حيث يحكم ، ولا أن أذهب فيه مذهب أبى حاتم السجستانى – حين قال :

« ولم يدر الأخفش مامعنى نقدر (يعنى فى قوله تعالى : « وذا النون إذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه . . . »[1]) وذهب إلى موضع القدرة ، إلى معنى (فظن أن يفوتنا)[2] ، ولم يعلم كلام العرب ولغاتها... ولو علم أن معنى (نقدر) : نضيِّق لم يخبط هذا الخبط . قال : ولم يكن عالماً بكلام العرب . . [3] » :

لاهذا ولاذاك ، **لأن** الحق وقف بين القولين ، وهو إلى مذهب السجستانى أقرب ، والله أعلم .

وهل من جناح فى أن أختم كلمتى بنكتة زل بها لسان الأخفش عفوا ، دلت على ظرفه وكانت أصدق تعليق على مايتكلفه بعض الناس ، قديماً وحديثاً فى تسويغ الأخطاء ، قال ص ٣٧٥ :

«وبلغنا عن الأعمش قال : «بمُصْرخىِّ» فكسره ، وهذه لحن لم يسمع بها من أحد من العرب ولا من أهل النحو» . لقد ظرف جدا فى كلماته الثلاث الأخيرة ، ولم يهج أحد أهل النحو بمثل هذا الظرف ، وإن كان الأخفش ذكر أهل النحو ونسى نفسه ؛ رحمه الله وتجاوز عنه .

سعيد الأفغانى
عضو المجمع المراسل من سورية

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ /١٥٣

(٢) لم يذكر السجستانى كتاب الأخفش الذى نقل منه . أما الذى فى (معانى القرآن) هذا فشىء آخر – انظر ص ٤١٢

(٣) تهذيب اللغة للأزهرى ٩ /٢١ . وقد عقب الأزهرى بقوله : فأما أن يكون قوله (أن لن نقدر عليه) من القدرة فلا يجوز ، لأن من ظن هذا كفر ، والظن شك ، والشك فى قدرة الله كفر ، وقد عصم الله أنبياءه من مثل ما ذهب إليه هذا المتأول ، ولا يتأول مثله إلا الجاهل بكلام العرب ولغاتها . اهـ